E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/C.2/2019/3
7 August 2019
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة التنمية الاجتماعية
الدورة الثانية عشرة
بيروت، 8-9 تشرين الأول/أكتوبر 2019

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ أنشطة برنامج عمل الإسكوا والتوصيات الصادرة عن لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الحادية عشرة

موجز

منذ انعقاد الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية الاجتماعية في تشرين الأول/أكتوبر 2017، في الخرطوم، السودان، نفذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) سلسلة من الأنشطة في إطار البرنامج الفرعي 2 المعني بالتنمية الاجتماعية.

وشملت تلك الأنشطة عقد اجتماعات لفِرق الخبراء، وإصدار المنشورات، وبناء القدرات، وإعداد الدراسات الفنية، وتنفيذ المشاريع الميدانية. ونُفِّذَت تلك الأنشطة بهدف مساعدة الدول الأعضاء على وضع السياسات الاجتماعية المناسبة في خمسة مجالات عمل رئيسية هي: الدمج الاجتماعي؛ والحماية الاجتماعية؛ والسكان، والاتجاهات الديمغرافية والتنمية؛ والهجرة الدولية؛ والعدالة الاجتماعية والمشاركة.

وتقدم هذه الوثيقة لمحة عامة عن التقدم المحرز في تنفيذ تلك الأنشطة في إطار البرنامج الفرعي 2 للفترة 2018-2019. وتستعرض أيضاً الأنشطة التي نُفِّذَت في عام 2017 والتي لم تُذكر في التقرير الذي قُدِّم إلى لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الحادية عشرة.

وأعضاء اللجنة مدعوون إلى أخذ العلم بتلك الأنشطة وإبداء آرائهم واقتراحاتهم من أجل توجيه عمل الإسكوا في المستقبل.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	3-1	3
الفصل		
أولاً- تنفيذ الأنشطة المدرجة في برنامج عمل الإسكوا منذ الدورة الحادية عشرة....	39-4	3
ألف- الدمج الاجتماعي	19-5	3
باء- الحماية الاجتماعية	21-20	9
جيم- السكان والاتجاهات الديمغرافية والتنمية	23-22	9
دال- الهجرة الدولية	24	10
هاء- العدالة الاجتماعية والمشاركة	27-25	11
واو- مشاريع حساب الأمم المتحدة للتنمية	39-28	13
ثانياً- تنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الحادية عشرة	40	18

مقدمـة

1- تتولى شعبة التنمية الاجتماعية تنفيذ البرنامج الفرعي 2 المعني بالتنمية الاجتماعية ضمن الإطار الاستراتيجي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). والهدف من البرنامج الفرعي 2 لفترة السنتين 2018-2019 هو دعم الدول الأعضاء في اعتماد نَهج قائمٍ على الحقوق لتحقيق التنمية الاجتماعية المنصفة والشاملة للجميع والقائمة على المشاركة من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

2- وعُقِدَت اجتماعات لفِرق الخبراء، وأُعِدَّت منشورات ودراسات فنية، ونُفِذَّت مشاريع ميدانية في مجال التنمية المستدامة لمساعدة الدول الأعضاء في وضع السياسات وتبادل الخبرات على المستوى الإقليمي والعالمي.

3- وتستعرض هذه الوثيقة الأنشطة المتصلة بالتنمية التي نفذتها الإسكوا منذ الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية الاجتماعية التي عُقِدَت في الخرطوم في تشرين الأول/أكتوبر 2017. وتقدم أيضاً عرضاً موجزاً للإجراءات المتخذّة عملاً بالتوصيات الصادرة عن اللجنة في تلك الدورة.

أولاً- تنفيذ الأنشطة المدرجة في برنامج عمل الإسكوا منذ الدورة الحادية عشرة

4- تُصنَّف الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها الأمانة التنفيذية للإسكوا في إطار البرنامج الفرعي 2 ضمن المجالات المواضيعية الخمسة التالية: (أ) الدمج الاجتماعي؛ (ب) الحماية الاجتماعية؛ (ج) السكان، الاتجاهات الديمغرافية والتنمية؛ (د) الهجرة الدولية؛ (ه) العدالة الاجتماعية والمشاركة.

ألف- الدمج الاجتماعي

5- ركّز عمل الإسكوا المعني بالدمج الاجتماعي في إطار البرنامج الفرعي 2 خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير على أربعة مجالات هي: كبار السن، والأشخاص ذوو الإعاقة، والشباب، والمدن الشاملة للجميع.

1- كبار السن

6- إلى جانب إعداد "تقرير السكان والتنمية، العدد 8: آفاق الشيخوخة بكرامة في المنطقة العربية"، عَقَدت الإسكوا اجتماعَيْن لفريق الخبراء. نُظِّم الاجتماع الأول في بيروت يومَي 28 و29 آذار/مارس 2017، وكان اجتماعاً تشاورياً تحضيرياً لتبادل الأفكار ووضع الصيغة النهائية للإطار الأمثل والخطوط العريضة للتقرير. وناقش الخبراء التزايد السريع لشيخوخة السكان في المنطقة والظروف الاجتماعية الاقتصادية للعديد من كبار السن، وأوصوا بتخصيص فصلٍ عن مستقبل الشيخوخة في سياق خطة عام 2030.

7- وعُقد اجتماع فريق الخبراء الثاني في بيروت، يومَي 23 و24 تشرين الثاني/نوفمبر 2017. واستعرض خبراء بارزون على المستوى الإقليمي والدولي مسودة التقرير، وحلّلوا مختلف وجهات النظر التي تعكسها النتائج الرئيسية للتقرير بالاستناد إلى أدلة قوية تشير إلى النمو السريع في شيخوخة السكان، وأشاروا إلى الشواغل

المرتبطة بالحالة الضعيفة لكبار السنّ في المنطقة العربية. وأبدى المؤلفون الرئيسيون والمساهمون في التقرير، إلى جانب الخبراء، تعليقاتهم البناءة بشأن وضع توصيات شاملة في مجال السياسات والاتفاق على صيغتها النهائية، بما في ذلك توصيات معنية بالرعاية الطويلة الأجل.

8- ويشير التقرير (E/ESCWA/SDD/2017/3) إلى تسارع التحول الديمغرافي نحو الشيخوخة في المنطقة، ويسلط الضوء على الظروف الهشة لكبار السن الذين يعيشون في الفقر واعتلال الصحة والعزلة. ويحث على ضمان الحماية الاجتماعية الكافية والاستعداد في الوقت المناسب لتوفير الرعاية الطويلة الأجل، ولا سيما لكبيرات السن. ويقدم التقرير أيضاً مجموعة من التوصيات الشاملة لعدة قطاعات لحماية كبار السن وتمكينهم على الفور، وفي عام 2030 وما بعده، الاستناد إلى إطار لنمذجة السياسات بحلول عام 2050.

9- وقد أعدت الإسكوا ثلاث أوراق فنية عن كبار السنّ:

(أ) "الشيخوخة في الدول الأعضاء في الإسكوا: عملية المراجعة والتقييم الثالثة لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة" (E/ESCWA/SDD/2017/Technical Paper.12). يلخّص هذا التقرير التقدم المحرز والتحديات الرئيسية في تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، ويحدد الفرص والقضايا ذات الأولوية التي ستوجّه العمل المتعلق بالشيخوخة في الأجلَيْن القصير والمتوسط في المنطقة العربية. وتختتم الورقة بمجموعة توصيات استُخدِمَت كوثيقة معلومات أساسية في اجتماع الاستعراض الإقليمي الثالث لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة الذي عُقد في بيروت في 3 آب/أغسطس 2017. وقد استُند إلى نتائج هذا الاستعراض في إعداد تقرير الأمين العام عن "متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة" لعام 2018؛

(ب) "الأطر الدولية التي تعالج قضايا كبار السن والشيخوخة" (E/ESCWA/SDD/2017/Technical Paper.16). تتناول هذه الورقة جميع الأطر العالمية المتعلقة بكبار السن، بما في ذلك خطة عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (1994)، وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة (2002)، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتدعو البلدان إلى اعتماد نَهجٍ متكاملٍ في تنفيذ الأطر المختلفة؛

(ج) ورقة عن السمات الديمغرافية للشيخوخة في المنطقة العربية: الاتجاهات والأنماط والآفاق ذات الصلة بحلول عامَيْ 2030 و2050 (E/ESCWA/SDD/2017/Technical Paper.17). وتتضمن هذه الورقة المرتكِزة على الأدلة تحليلاً للشيخوخة في المنطقة العربية باستخدام الاتجاهات الديمغرافية السابقة والمُقْبِلة في جميع البلدان الأعضاء الإثنين والعشرين في الفترة 1970-2030 وما بعدها حتى عام 2050. وتتناول المحددات الرئيسية لشيخوخة السكان باعتبارها ناتجةً من الاتجاهات والأنماط المتغيِّرة، الحالية والمتوقعة، في حجم السكان والنمو والخصوبة والوفيات والهجرة. وتتضمن أيضاً بيانات عن نسب الإعالة والتطورات الرئيسية في الهياكل العمرية.

2- الأشخاص ذوو الإعاقة

10- ظلّت الإسكوا تضطلع بدور ناشط في دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع وفي تنفيذ خطة التنمية المستدامة مع التركيز على مجالات مثل البيانات والإحصاءات المتعلقة بالإعاقة، والبنية المؤسسية للحكومات، وإمكانية الحصول على الحماية الاجتماعية، وأسواق العمل الشاملة للجميع وعمليات تقييم الإعاقة وتحديدها.

وفي هذا الإطار، نَفذَّت الإسكوا العديد من الأنشطة التابعة لفريق الخبراء العامل بين الدورات المعني بالإعاقة، الذي أُنشئ في عام 2016 بناءً على طلب البلدان الأعضاء في الإسكوا.

11- وللاطلاع على تقرير مفصل عن الأنشطة، يمكن الرجوع إلى الوثيقة المنفصلة بشأن أنشطة فريق الخبراء العامل بين الدورات المعني بالإعاقة (E/ESCWA/SDD/2017/IG.1/3(Part II)).

12- وبالإضافة إلى أنشطة ذلك الفريق، أصدرت الإسكوا المنشورات والمواد الفنية التالية بشأن الإعاقة:

(أ) ورقة عن امتثال الأطر القانونية الوطنية في البلدان العربية لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (E/ESCWA/SDD/2017/Technical Paper.21). تستكشف هذه الدراسة عملية وضع المؤشرات لتقييم مدى امتثال الأطر القانونية الوطنية في البلدان العربية لمتطلبات اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتهدف هذه المؤشرات إلى قياس مدى تكييف الأطر القانونية الوطنية وفقاً لأحكام الاتفاقية ولروحيتها، ولكنها لا تتناول كيفية تنفيذ النصوص القانونية أو ما إذا نُفِذَّت أم لا، بل تهدف إلى الكشف عن نية الدول والتزامها باحترام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبحمايتها وتنفيذها على النحو المعترف به في الاتفاقية. وبما أن عدة بلدان اعتمدت نصوصاً قانونية متعلقة بالإعاقة قبل المصادقة على الاتفاقية، تتيح المؤشرات تحديد الثغرات القانونية التي لا تتوافق مع أحكام الاتفاقية؛

(ب) "تعزيز الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة في البلدان العربية" (E/ESCWA/SDD/2017/2). الهدف الرئيسي لهذا التقرير تقديم لمحة عامة عن الحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة في البلدان العربية في ضوء اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وخطة عام 2030. ويهدف التقرير إلى إثراء النقاش الحالي بشأن الإصلاحات الجارية لنُظُم الحماية الاجتماعية في عدد من البلدان العربية. ويركز على التأمين الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية والرعاية الصحية. ويساعد في فهم ما إذا كانت الحماية الاجتماعية متاحة للأشخاص ذوي الإعاقة، وما إذا كانت تلبي احتياجاتهم وأفضلياتهم على نحو كافٍ. ويُخْتَتَم التقرير بعددٍ من التوصيات لضمان إتاحة الحماية الاجتماعية الكافية للأشخاص ذوي الإعاقة بما يتماشى مع مبادئ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛

(ج) "الإعاقة في المنطقة العربية 2018" (E/ESCWA/SDD/2018/1). يعرض هذا المنشور البيانات الإقليمية لإحصاءات الإعاقة التي تتماشى مع التعاريف الدولية لفريق واشنطن والقابلة للمقارنة دولياً. ويأتي هذا المنشور نتيجة سلسلة من حلقات العمل لبناء القدرات، نظّمتها شعبة الإحصاء في الإسكوا بالتعاون مع الأجهزة الإحصائية الوطنية للدول الأعضاء. ويحلل التقرير الإحصاءات المتعلقة بالخصائص الديمغرافية والحالة الاجتماعية الاقتصادية للأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة العربية. ويستند إلى بيانات مستمدة من التعدادات والمسوح الوطنية الأخيرة، وهي بيانات نسّقتها وتحققت منها الإسكوا وفقاً للمعايير الدولية؛

(د) "نشرة التنمية الاجتماعية: الإعاقة والهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية" (E/ESCWA/SDD/2018/TP.2). تتناول النشرة أهمية إتاحة الخدمات العامة والهياكل الأساسية في المدن للفئات السكانية الضعيفة، بما في ذلك النساء، والأطفال، وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة. فخدمات النقل العام والمساحات الخضراء الآمنة والمتاحة للجميع ضروريةٌ لتهيئة بيئة حضرية شاملة يعيش ويعمل فيها الأشخاص

ذوو الإعاقة. ومع أن التحديات لا تزال قائمة، أُحرز تقدمٌ كبير في المدن العربية في تحقيق الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة.

3- الشباب

13- شمل عمل الإسكوا في مجال تمكين الشباب في المنطقة العربية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير الأنشطة والنواتج الرئيسية التالية:

(أ) اجتماع فريق خبراء لمناقشة تقرير الإسكوا عن حالة مشاركة الشباب في صنع القرار في بعض البلدان العربية، عُقد في بيروت يومَي 6 و7 نيسان/أبريل 2017[1]. وكان هدف هذا الاجتماع إشراك البلدان الأعضاء في مناقشة تفاعلية بشأن الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير. وتعود أهمية هذا الاجتماع إلى أنه يسهم في فهم حالة مشاركة الشباب في المنطقة العربية، وإبراز أوجه القصور في مشاركة الشباب في صنع القرار، واستخلاص الدروس بشأن عمل الحكومات مع الشباب ووضع السياسات الشاملة والفعالة وقنوات المشاركة المستدامة الموجهة نحو الشباب؛

(ب) المنهج التدريبي بشأن "تعزيز مشاركة الشباب والشابات في الشأن العام وفي آليات اتخاذ القرار" (2017)[2]. وُضع هذا المنهج للاستجابة لاحتياجات الشباب لدى صياغة سياسات التنمية الشاملة والمستدامة؛

(ج) ثلاث حلقات عمل وطنية بشأن تعزيز قدرات الشباب العربي في المشاركة في الحياة العامة وفي عمليات اتخاذ القرار، عُقدَّت في الأردن وتونس والكويت في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2017. وهدفت حلقات العمل إلى: (أ) اختبار الدليل الذي وُضع حديثاً بشأن تعزيز مشاركة الشباب في عمليات صنع القرار؛ (ب) نشر مفهوم مشاركة الشباب، والمبادئ والأبعاد والأدوات ذات الصلة؛ (ج)تحديد الحالة والتحديات المرتبطة بالحوكمة التشاركية وبمشاركة الشباب في المنطقة العربية. وتلقى المشاركون تدريباً بشأن التأثير في السياسات العامة وفي عملية صنع القرار من خلال اكتساب المهارات اللازمة مثل القيادة، والتواصل، والدعوة، والحوار في مجال السياسات، وبناء توافق الآراء؛

(د) حلقة عمل إقليمية بشأن تعزيز قدرة الحكومات في منطقة الإسكوا على الاستجابة لاحتياجات الشباب لدى صياغة سياسات التنمية الشاملة والمستدامة، عُقدَّت في بيروت في تشرين الأول/أكتوبر 2017. وحضر حلقة العمل عددٌ من الناشطين والقادة الشباب وممثلي المجتمع المدني والمسؤولين الحكوميين من البلدان الأعضاء، وخبراء من المؤسسات الأكاديمية. وهدفت حلقة العمل إلى مناقشة نتائج الدعوة التي أطلقتها الإسكوا لتقديم مقترحات بشأن تمكين الشباب في بعض البلدان العربية، وتحديد السياسات ذات الأولوية لتعزيز تمكين

(1) https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/page_attachments/youth-participation-decisionmaking-arab-countries-final-report-en.pdf.

(2) https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/page_attachments/enhancing-youth-participation-public-issues-training-toolkitfin-ar.pdf.

الشباب في المنطقة العربية، وتبادل الدروس المستفادة بين البلدان في المنطقة بشأن قضايا الشباب. وكانت النتيجة الرئيسية لحلقة العمل إطلاق مجموعة أدوات السياسات العامة للشباب (انظر البند (ز))؛

(هـ) حواران وطنيان للشباب عُقدا في تونس في تشرين الأول/أكتوبر 2017 بشأن (أ) بناء السلام المستدام على المستوى الوطني والدولي؛ (ب) بناء بلديات صديقة للأطفال وللمراهقين. وأدى هذان الحواران الوطنيان إلى اعتماد إعلان الشباب التونسي بشأن دور الشباب في بناء السلام المستدام على المستوى الوطني والدولي وإعلان البلديات الصديقة للأطفال والشباب؛

(و) ست حلقات عمل بشأن احتياجات الشباب في الأردن عُقدَت في تشرين الثاني/نوفمبر 2017 بالتعاون مع وزارة التعليم، ووزارة الاتصالات السلكية واللاسلكية، وشركة العين هيفاء النجار، وشركة زين للاتصالات السلكية واللاسلكية. ونُظمت حلقات العمل في مواقع مختلفة في الأردن، بما في ذلك الشمال والوسط والجنوب، لضمان أقصى قدر من التواصل والتوعية والتمثيل الجغرافي. وساعدت حلقات العمل في تحديد الأولويات الوطنية وفي وضع خطة عمل، بالشراكة مع صانعي القرار، تسلط الضوء على الإجراءات اللازمة للمضي قدماً؛

(ز) مجموعة أدوات السياسات العامة للشباب، وُضعَت في كانون الأول/ديسمبر2017، بالشراكة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، لمساعدة الحكومات في تخطيط السياسات المتعلقة بالشباب وتصميمها وتنفيذها. وهي منصة تهدف إلى تبادل المعارف والخبرات والممارسات الجيدة بشأن قضايا الشباب بين المناطق. وتشمل مجموعة الأدوات دليلاً تدريبياً وُضع مؤخراً بشأن تعزيز مشاركة الشباب في عمليات صنع القرار، إضافةً إلى 30 ممارسة فضلى.

14- وبالإضافة إلى الأنشطة المذكورة في مجال تمكين الشباب، ساهمت الإسكوا في وضع استراتيجية الأمم المتحدة للشباب، المعروفة أيضاً باسم "شباب 2030، العمل مع الشباب ومن أجلهم". وفي 22 حزيران/يونيو 2018، أقرّ الأمين العام هذه الاستراتيجية التي أُطلقَت في 24 أيلول/سبتمبر 2018. وقد وضعتها إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وساهمت فيها كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك الإسكوا.

4- المدن الشاملة للجميع

15- قدمت الإسكوا مساهمات موضوعية في تقارير عالمية تُعنى بقضايا المدن الشاملة للجميع مثل التقرير الرباعي السنوات: استراتيجية موئل الأمم المتحدة عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، والتقرير التوليفي عن الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة. وقُدم هذان التقريران ونوقشا في المنتدى السياسي الرفيع المستوى في عام 2018.

16- وفي إطار عمل الإسكوا على قضايا المدن الشاملة، نُظمَت الاجتماعات التالية:

(أ) اجتماع فريق خبراء بشأن تحديد ملامح المدن في الدول العربية، نظمته الإسكوا بالتعاون مع المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لموئل الأمم المتحدة في بيروت في 30 كانون الثاني/يناير 2019. وضمّ الاجتماع مسؤولي الحكومات المحلية وخبراء في تحديد ملامح المدن في المنطقة للتعرّف على التحديات المشتركة

بين مدن المنطقة بعد انتهاء الأزمات، ومناقشة الدروس المستفادة في الجمهورية العربية السورية والعراق وليبيا، والاستفادة من الخبرات لتحسين تحديد الملامح في المستقبل. وكان من بين المشاركين كبار المسؤولين من البلديات والمؤسسات المعنية بتخطيط المدن ووكالات التخطيط الحضري في مجموعة مختارة من المدن العربية، وهي: البصرة ونينوى في العراق؛ والزاوية في ليبيا؛ ودمشق في الجمهورية العربية السورية؛ ومأرب وعدن وصنعاء في اليمن. ونجح الاجتماع في تسليط الضوء على التحديات المشتركة التي ستواجهها مدن المنطقة بعد انتهاء الأزمات، والتي ستعالجها خطط الإنعاش وإعادة الإعمار لتلك المدن؛

(ب) جلسة تخطيط حول النهوض بخطة عمل إدارة الأراضي في المنطقة العربية. وقد شارك في تنظيم الاجتماع كل من الشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي، وموئل الأمم المتحدة، والبنك الدولي. وعُقد الاجتماع بدعم من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية والإسكوا في بيروت يومَي 18 و19 شباط/فبراير 2019. وكان الهدف العام للاجتماع عرض آخر المستجدات عن العمل الجاري أو المقرر تنفيذه، ووضع استراتيجية بشأن مضافرة جهود الشركاء ومبادرات الأراضي من أجل تحقيق الأهداف المشتركة الواردة في إعلان دبي، الذي اعتُمد في المؤتمر العربي الأول للأراضي في شباط/فبراير 2018. وخلُص الاجتماع إلى خارطة طريق مقترحة للفترة 2019-2020، تحدد بعض الإجراءات والأنشطة الأكثر إلحاحاً التي سينفذها الشركاء في مبادرة الأراضي العربية.

17- وأصدرت الإسكوا ورقة فنية بشأن الإسكان الاجتماعي في المنطقة العربية والسياسات المعنية بحصول الأسر المنخفضة الدخل على السكن اللائق (E/ESCWA/SDD/2017/Technical Paper.7). وتتناول هذه الورقة الإسكان الاجتماعي في البلدان الأعضاء التي صُنِّفَت في أربع مناطق دون إقليمية هي: المشرق (الأردن، والجمهورية العربية السورية، والعراق، ودولة فلسطين، ولبنان، ومصر)، والمغرب (تونس، وليبيا، والمغرب)، وبلدان مجلس التعاون الخليجي (الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعُمان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية)، وأقل البلدان العربية نمواً (السودان، وموريتانيا، واليمن).

18- وضعت الإسكوا أيضاً موجز سياسات بعنوان "التكنولوجيا كأداة لجعل المدن آمنة مكافحة للعنف ضد المرأة" (E/ESCWA/ECW/2019/Brief.1). ويتناول الموجز أحد التحديات الرئيسية الناجمة عن التوسع الحضري غير المسبوق الذي تشهده المنطقة العربية، ولا سيما العنف الجنسي والتحرش بالنساء في الأماكن العامة. ويستعرض الموجز أيضاً الهدف 5 بشأن المساواة بين الجنسين، والهدف 11 بشأن المدن والمجتمعات المستدامة، والخطة الحضرية الجديدة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ويتناول الحلول الدولية والإقليمية لمعالجة المخاوف المتعلقة بسلامة المرأة في الأماكن العامة، ويسلط الضوء على التجارب الناجحة في هذا المجال. ويناقش الموجز كيف تستخدم البلدان التكنولوجيا، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، للتوعية على نحوٍ مبتكر والدعوة إلى توفير أماكن عامة آمنة، والإبلاغ عن الأماكن العامة غير الآمنة، وتتبع سلامة النساء والفتيات. ويختتم التقرير بتوصيات إلى الحكومات وأصحاب المصلحة في المنطقة العربية بشأن سُبُل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتصدي على نحوٍ شامل للعنف ضد المرأة في الأماكن العامة وجعل المدن آمنة للجميع، وبالتالي تعزيز تنفيذ خطة عام 2030 والخطة الحضرية الجديدة.

5- دمج الفئات الاجتماعية الرئيسية

19- بالإضافة إلى نواتج المجالات الأربعة المذكورة للدمج الاجتماعي، أعدت الإسكوا كتيِّبا عن نَهج الاسكوا تجاه الفئات الاجتماعية الرئيسية والقضايا الناشئة في المنطقة العربية (E/ESCWA/SDD/2018/PAMPHLET.1). وقدمت الإسكوا هذا الكُتيّب كمساهمةٍ في الدورة السادسة والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية، التي عُقدَّت في نيويورك من 29 كانون الثاني/يناير إلى 7 شباط/فبراير 2018، تحت عنوان "استراتيجيات القضاء على الفقر لتحقيق التنمية المستدامة للجميع". ويلخص الكتيّب الأنشطة التي نفذتها الإسكوا مؤخراً في ما يتعلق بحالة الفئات الاجتماعية الرئيسية، ولا سيما الشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، وبالقضايا الإنمائية الناشئة والحاسمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويستكشف الكتيّب الأسباب التي تجعل هذه القضايا حيوية لتنمية المنطقة العربية، والدعم الذي توفّره الإسكوا للدول الأعضاء في هذه المجالات.

باء- الحماية الاجتماعية

20- نظمت الإسكوا اجتماعاً لفريق خبراء، في بيروت في 14 أيار/مايو 2019، لمناقشة تقرير "إصلاح الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية". وكان الهدف من اجتماع فريق الخبراء تسهيل تبادل التجارب بشأن الإصلاحات الأخيرة والجارية في مجال التأمين الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية والرعاية الصحية في البلدان العربية، وإرشاد صياغة العدد المقبل من تقرير "إصلاح الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية".

21- وقد أصدرت الإسكوا أيضاً منشوراً وورقة فنية عن الحماية الاجتماعية، على النحو التالي:

(أ) تقرير عن إصلاح الحماية الاجتماعية في البلدان العربية (E/ESCWA/SDD/2019/1). وهو التقرير الإقليمي الأول الذي خُصص لمناقشة الإصلاحات الهامة التي تجريها البلدان العربية في مجال الحماية الاجتماعية. ويناقش التقرير الحماية الاجتماعية باعتبارها نظاماً متكاملاً، ويعرض تقدم البلدان في توفير التأمين الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية والرعاية الصحية. ويتناول أيضاً الهياكل الأساسية من معلومات ومؤسسات أنشئت لإدارة نُظُم الحماية الاجتماعية، والنواحي الاقتصادية والسياسية المعقدة التي تؤثر على نتائج الإصلاحات؛

(ب) تقرير الملامح الوطنية للحماية الاجتماعية: موريتانيا (E/ESCWA/SDD/2016/CP.2) الذي يعرض صورة شاملة عن الحماية الاجتماعية في موريتانيا. ويتناول التقرير المعاشات التقاعدية، والرعاية الصحية، والتحويلات النقدية، وإعانات الأغذية والطاقة، وغير ذلك من برامج الضمان الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية على المستوى الوطني. ويناقش التحديات التي تواجه نظام الحماية الاجتماعية في موريتانيا، بما في ذلك التغطية المنخفضة والمجزأة وغير المستهدفة. وقد شهد النظام الصحي تحسناً كبيراً في الأعوام الأخيرة مع أن النقص في دعم الفئات الأشد فقراً والمشاكل في إمداد المناطق الريفية لا تزال تعوق تحقيق التغطية الشاملة.

جيم- السكان والاتجاهات الديمغرافية والتنمية

22- نظمت الإسكوا، بالشراكة مع المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في المنطقة العربية وجامعة الدول العربية، "المؤتمر العربي الإقليمي للسكان والتنمية: خمس سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013"، وذلك في بيروت في الفترة من 30 تشرين الأول/أكتوبر إلى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2018. وكان الهدف الرئيسي لهذا

المؤتمر الرفيع المستوى والمتعدد الأطراف استعراض ومناقشة التقدم المحرز في تنفيذ إعلان القاهرة لعام 2013 والتحديات والأولويات ذات الصلة بالاستناد إلى تقارير الاستعراض وعروض البلدان. وسلّط المؤتمر الضوء على الروابط مع خطة عام 2030، ودعا إلى دمج القضايا السكانية في التخطيط الإنمائي، واستعرض الرسائل الرئيسية الموجّهة للجنة السكان والتنمية المنعقدة في دورتها الثانية والخمسين في نيويورك. وقد صدر العدد الثامن من تقرير السكان والتنمية أيضاً للإشارة في الوقت المناسب إلى تسارع التحول الديمغرافي نحو الشيخوخة في المنطقة.

23- وأصدرت الإسكوا أيضاً المنشورات التالية في مجال السكان والاتجاهات الديمغرافية والتنمية:

(أ) "نشرة التنمية الاجتماعية، المجلد 6، العدد 2: الاستفادة من العائد الديمغرافي" (E/ESCWA/SDD/2017/Technical Paper.6). تلقي هذه النشرة الضوء على تغيُّرات الهيكل العمري التي تنتج من التفاعل بين التحوّلات السكانية والتي تتيح فرصة ديمغرافية قد تؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي سريع. وتبيّن النشرة أهمية تهيئة بيئة مؤاتية في مجال السياسات للاستفادة من العائد الديمغرافي ووضع منهجية لتقدير حجمه؛

(ب) "الملامح الديمغرافية للدول العربية، 2017" (E/ESCWA/SDD/2017/Country Profiles). تعرض هذه الملامح البيانات والاتجاهات الديمغرافية لكل بلد عربي للفترة 1980-2050، ويمكن أن تكون مرجعاً قيماً للبحوث المتعلقة بالسكان والتنمية. وتشمل المؤشرات الرئيسية بيانات محدثة عن الاتجاهات السكانية، والوفيات، والخصوبة، والهيكل العمري، والتوسع الحضري، والهجرة الدولية، والتعليم، وبطالة الشباب؛

(ج) كتيّب عن الاستعراض العربي الإقليمي: خمس سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013، (E/ESCWA/SDD/2019/INF.1). وتُبرز هذه المواد الترويجية، باستخدام رسوم بيانية، نتائج استعراض تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في المنطقة العربية بعد مرور 25 عاماً. وقد قُدمَت إلى لجنة السكان والتنمية في دورتها الثانية والخمسين لتمثيل الصوت والتوافق على المستوى الإقليمي.

دال- الهجرة الدولية

24- أصدرت الإسكوا، منذ الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية الاجتماعية، عدداً من الوثائق الرئيسية المتعلقة بالهجرة الدولية منها:

(أ) "تقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2017: الهجرة في المنطقة العربية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030" (E/ESCWA/SDD/2017/1). وقد تولّى إعداد الطبعة الثانية لهذا التقرير الرئيسي الفريق العامل المعني بالهجرة الدولية في المنطقة العربية، الذي تشترك في رئاسته المنظمة الدولية للهجرة والإسكوا، بالتعاون مع 13 وكالة أخرى في الأمم المتحدة. ويقدم هذا التقرير لمحة موحدة ومعمّقة عن اتجاهات الهجرة في المنطقة وتقارير عن التطورات المستجدة في إدارة الهجرة. ويتناول الموضوع الرئيسي لهذه الطبعة الإطار اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهجرة؛

(ب) "الملخص التنفيذي لتقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2017: الهجرة في المنطقة العربية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030" (E/ESCWA/SDD/2017/TECHNICAL PAPER.20). تُبرز هذه الوثيقة الموجزة

الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية لتقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2017، بما في ذلك الاتجاهات والأنماط الرئيسية في الهجرة الدولية في المنطقة العربية من عام 2015 إلى عام 2017، والتطورات في إدارة الهجرة في البلدان العربية، والروابط الإيجابية بين الهجرة الدولية وأهداف التنمية المستدامة؛

(ج) وثيقة برلمانية بشأن "الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والمنطقة العربية" (E/ESCWA/EC.5/2018/11). قُدمَت هذه الوثيقة ونوقشَت مع الدول الأعضاء في اللجنة التنفيذية للإسكوا في اجتماعها الخامس المنعقد في 18 كانون الأول/ديسمبر 2018. ونُشرَت الوثيقة على نطاق واسع في المؤتمر الحكومي الدولي بشأن الاتفاق العالمي للهجرة، الذي عُقد برعاية الجمعية العامة للأمم المتحدة في مراكش، المغرب يومَي 10 و11 كانون الأول/ديسمبر 2018 لاعتماد الاتفاق.

هاء- العدالة الاجتماعية والمشاركة

25- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نَفَذَّت الإسكوا عدة أنشطة في مجال العدالة الاجتماعية والمشاركة، بما في ذلك:

(أ) اجتماع فريق خبراء، عُقد في بيروت في 20 حزيران/يونيو 2017 لمناقشة الإطار المفاهيمي والخطوط العامة لتقرير التنمية الاجتماعية الثاني: "اللامساواة والاستقلالية والتغيير في المنطقة العربية". وقد أتاح هذا الاجتماع للمشاركين تقديم عدد من التوصيات المتعلقة بالإطار المقترح للتقرير، والتعبير عن آراء مستنيرة بشأن القضايا الناشئة المتصلة بعدم المساواة في المنطقة العربية. وعكست أبرز الرسائل المستخلصة من النقاش اعترافاً بالقضايا التالية: (أ) تحديد أوجه عدم المساواة الهيكلية الراسخة في المؤسسات الاجتماعية والقوانين والممارسات على المستوى الوطني؛ (ب) مناقشة تأثير النواحي الثلاث لعدم المساواة (أي النتائج والعملية والاستقلالية) على الرفاه الاجتماعي في سياق كل بلد؛ (ج) دراسة عدم المساواة على المستوى الكلي بالاستناد إلى ثلاث دراسات حالات قُطرية؛

(ب) "تقرير التنمية الاجتماعية الثاني: اللامساواة والاستقلالية والتغيير في المنطقة العربية" (E/ESCWA/SDD/2017/6). يحلل هذا التقرير كيف يمكن أن تؤثر أوجه عدم المساواة والاستقلالية الشخصية مع مرور الوقت على "التسوية السياسية" الواسعة في المنطقة العربية. ويبيّن فجوةً على مستوى الاستقلالية في المنطقة العربية، ويعالج توزّعها بين البلدان ويحلّل أسبابها. ويتناول التقرير أخيراً تداعيات هذه الفجوة على المواقف إزاء مختلف أشكال عدم المساواة في المنطقة.

26- وقد نظمت الإسكوا أيضاً سلسلة حوارات لمناقشة قضايا رئيسية في العدالة الاجتماعية والتنمية التشاركية في المنطقة، بما في ذلك:

(أ) حلقة حوار بشأن قضايا العدالة في المنطقة العربية: "ست سنوات بعد الانتفاضات: هل لا تزال الحركات الاجتماعية هي محرك التغيير والعدالة في المنطقة العربية؟". عُقِدَّت هذه الحلقة في بيروت في 18 تموز/يوليو 2017، وتناولت تطبيق مفهوم التنمية التشاركية في المنطقة العربية وتطوّره وتأثيره على تحقيق العدالة الاجتماعية. وناقش المشاركون في الاجتماع طبيعة الحركات الاجتماعية وتطورها في المنطقة مع التركيز على حالة كل من لبنان ومصر والمغرب، وتباحثوا في أداء هذه البلدان في التعبئة والنشاط السياسي، والتحديات

التي واجهتها في الوفاء بوعودها. واقترح المشاركون أيضاً عدداً من الإجراءات التي ينبغي أن يتّخذها ممثلو المجتمع المدني والناشطون لتمكينهم من التأثير على الإصلاحات في مجال السياسات؛

(ب) حلقة حوار في مجال السياسات بشأن تقرير التنمية الاجتماعية الثاني، عُقِدَت في بيروت في 18 و19 كانون الأول/ديسمبر 2017. وكان هدفها الرئيسي تعزيز الحوار في مجال السياسات بشأن مستويات اللامساواة في البلدان العربية وأبعادها وقياساتها، وتقديم توصيات بشأن الإطار المقترح الجديد في التقرير وتكييفه مع المنطقة؛

(ج) حلقة حوار المجتمع المدني بشأن "العدالة في الانتخابات: جوهر المشاركة الهادفة في لبنان والمنطقة العربية"، عُقِدَت في بيروت في نيسان/أبريل 2018. وقد انطلق هذا الحوار من الحاجة إلى فهم الظروف المحيطة بالمشاركة السياسية المتدنية للمرأة والشباب في المنطقة العربية. واستند إلى دروس مستفادة من الأردن وتونس والعراق ولبنان فضلاً عن أوروبا. وسلّط المشاركون الضوء على أوجه القصور في المشاركة في الحياة السياسية، وتناولوا التحديات المرتقبة في معالجتها، واستخرجوا العِبَر من القصص والتجارب الناجحة؛

(د) حلقة حوار المجتمع المدني بشأن قضايا العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية: منتدى المجتمع المدني الذي عُقد في بيروت، يومَي 10 و11 كانون الثاني/يناير 2019. وقد نُظِّم هذا الاجتماع بالتعاون مع شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية تحضيراً للقمة العربية الرابعة التنموية الاقتصادية والاجتماعية التي عُقِدَت في بيروت يومَي 20 و21 كانون الثاني/يناير 2019. وتناول الحوار التحديات الراهنة في تحقيق التنمية في المنطقة العربية من منظور المجتمع المدني، وخلُص إلى مجموعة من الرسائل وُجِّهَت إلى القمة. وقدمت الإسكوا أيضاً مقترحاً لوضع الآلية الإقليمية الأولى للشراكات في سبيل التنمية من أجل تعزيز وإضفاء الطابع المؤسسي على الشراكات بين البلدان الأعضاء في الإسكوا ومؤسسات المجتمع المدني في المنطقة. وستُستخدم هذه الآلية أيضاً بوصفها منصةً لدعم وتطوير العمل المعياري والتنفيذي للإسكوا في مجال العدالة الاجتماعية والمساواة والتنمية التشاركية.

27- وأصدرت الإسكوا أيضاً الأوراق الفنية التالية:

(أ) نشرة التنمية الاجتماعية (المجلد 6، العدد 4) بشأن القطاع غير النظامي بوصفه وجهاً آخر لعدم المساواة في المنطقة العربية (E/ESCWA/SDD/2017/Technical Paper.15). تتناول هذه النشرة التفاعل بين القطاع غير النظامي وعدم المساواة في المنطقة العربية. وتعالج التحوّلات الرئيسية التي أدت إلى نمو القطاع غير النظامي في البلدان العربية، وتقترح على الحكومات العربية بعض التوصيات في مجال السياسات لمعالجة هذه الظاهرة النامية والحد من انعكاساتها؛

(ب) "أهداف التنمية المستدامة: خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومقاربة الروابط" (E/ESCWA/SDD/2018/TP.5). تتناول هذه الورقة التحديات والفرص في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ووضعها في سياق الاستراتيجيات والسياسات والبرامج الخاصة بالبلدان الأعضاء في الإسكوا. ويتناول الجزء الأول من الورقة نَهج "الترابط" في التخطيط الإنمائي بالاستناد إلى ثلاث مجموعات: (أ) الحد من الفقر وتوفير العمل اللائق وتحقيق النمو المستدام؛ (ب) أمن المياه والطاقة والغذاء؛ (ج) المساواة والعدالة والدمج. وفي الجزء الثاني من الورقة، يُطبَّق الترابط بين المساواة والعدالة والدمج من أجل تعميم مراعاة أهداف التنمية

المستدامة في اثنين من البلدان الأعضاء في الإسكوا، وهما الأردن ولبنان، مع الأخذ بالمؤسسات والتشريعات والسياسات في كل من البلدَيْن؛

(ج) "موجز السياسات العامة: من طموح العدالة الاجتماعية إلى واقع اللامساواة" (E/ESCWA/SDD/2018/BRIEF.2). يركز هذا الموجز على مفهوم عدم المساواة الذي هو أحد المكونات الرئيسية للعدالة الاجتماعية. ويحلل مظاهر عدم المساواة في المنطقة العربية ويختتم بتوصيات في مجال السياسات بشأن سُبُل التصدي لهذا التحدي على جميع المستويات من أجل ضمان الحقوق والحريات الأساسية للجميع؛

(د) كتيّب عن أهمية العدالة الاجتماعية من منظور الإسكوا (E/ESCWA/SDD/2018/TP.6). يقدم هذا الكتيّب معلومات عامة ويسهم في إذكاء الوعي بشأن العدالة الاجتماعية والتحديات ذات الصلة في المنطقة. ويتضمن أمثلة جيدة على التقدم الذي أحرزته البلدان العربية في مكافحة مختلف مظاهر الظلم الاجتماعي، ويسلط الضوء على دور الإسكوا ومساهمتها في دعم هذه الأهداف.

واو- مشاريع حساب الأمم المتحدة للتنمية

28- يدعم البرنامج الفرعي 2 المعني بالتنمية الاجتماعية تنفيذ خمسة مشاريع في إطار حساب الأمم المتحدة للتنمية.

29- وفي ما يلي الأنشطة والنواتج المنفذَّة في تلك المشاريع منذ الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية الاجتماعية:

1- تعزيز القدرات الوطنية لوضع سياسات متكاملة مستدامة وشاملة للسكان والتنمية في المنطقة العربية

الفترة: 2014-2018

الوضع: مُنجَز

30- يهدف هذا المشروع الذي أُطلق في عام 2014، إلى بناء قدرات الهيئات الوطنية للسكان والمساهمة في إحداث تغيير فعال في السياسات في خمسة بلدان هي الأردن وتونس والسودان ولبنان والمغرب[3].

31- شملت الأنشطة المُنفذَّة ما يلي:

(أ) استُكملت دراسة بشأن الأولويات الاجتماعية والاقتصادية لكبار السن ووسائل العيش بكرامة في لبنان، وجرى المصادقة عليها في حلقة عمل وطنية. وشكّلت الدراسة أساساً يُتيح لوزارة الشؤون الاجتماعية في لبنان وضع استراتيجية متماسكة ومتكاملة بشأن الشيخوخة؛

(3) https://www.unescwa.org/sub-site/project-population-and-development.

(ب) استُكمِلت أول مسودة للاستراتيجية الوطنية للهجرة، تُعنى بالمبادئ التوجيهية لاستراتيجية الهجرة في السودان، ونُظِّمَ الحوار الوطني الأول المتعدد الأطراف بشأن هذه الاستراتيجية؛

(ج) استُكمِلت، في عام 2018، دراسة عن دعم وضع إطار استراتيجي لحماية كبار السن في المغرب؛

(د) استُكمِلت، في عام 2017، ورقة بعنوان "السياسة السكانية في تونس: الخصوصيات، التحديات والأولويات"؛

(هـ) استُكمِلت دراسة عن "مدى تضمين مفاهيم العمل والعمل المهني والريادة والإبداع في الكتب المدرسية الأردنية" وأُطلقَت في حلقة عمل وطنية في كانون الأول/ديسمبر 2017. وأسهمت الدراسة في دعم جهود الأردن في إصلاح المناهج الدراسية لتحفيز العمالة بين الشباب من خلال التعليم المهني والابتكار وريادة الأعمال؛

(و) نُظِمَت سلسلة من الدورات التدريبية وحلقات العمل لصالح المجلس الأعلى للسكان في الأردن، ركزت على الإدارة الاستراتيجية، وإدارة الموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومهارات الكتابة الفنية. ونُظِمَت أيضاً سلسلة من الدورات التدريبية بمشاركة المجتمع المدني بشأن ريادة الأعمال للشباب، ودمج قضايا الشابات في خطط العمل التابعة لمنظمات المجتمع المدني (من تموز/يوليو إلى كانون الأول/ديسمبر 2018).

2- تعزيز العدالة الاجتماعية في بلدان مختارة في المنطقة العربية
الفترة: 2016-2020
الوضع: قيد التنفيذ

32- يهدف المشروع إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء في الإسكوا على تفعيل مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين ودمجها في الاستراتيجيات والبرامج الإنمائية. ومنذ منتصف عام 2019، صدرت في إطار هذا المشروع مجموعتان من الأدوات التدريبية، ونُظِّمَ عددٌ من حلقات العمل الإقليمية ودون الإقليمية لبناء القدرات الوطنية في مجال استخدام هاتين المجموعتَيْن وتطبيقهما. وتنوي الإسكوا وضع برنامج لبناء القدرات في استخدام هاتين المجموعتين من الأدوات التدريبية، يمكن تكييفه بما يتناسب مع احتياجات كل بلد، بناءً على طلبه.

33- شملت الأنشطة المنفذَّة ما يلي:

(أ) نُظِمَت حلقة عمل دون إقليمية في الرباط، بالتعاون مع وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية في المغرب، في الفترة من 26 إلى 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2018. وتناولت حلقة العمل مجموعة الأدوات المعنية بوضع سياسات الحماية الاجتماعية باستخدام نَهج تشاركي. وكان الهدف منها أيضاً جمع المزيد من التعليقات بشأن مجموعة الأدوات وتحفيز الاهتمام باعتمادها في كل من تونس والسودان ومصر والمغرب وموريتانيا؛

(ب) وُضع دليلٌ بشأن مجموعة الأدوات المعنية بدمج العدالة الاجتماعية في الخطط والسياسات والبرامج الإنمائية (E/ESCWA/SDD/2017/Technical Paper.10). والهدف الرئيسي لهذا الدليل هو تحسين قدرات صانعي السياسات في الدول الأعضاء في صياغة سياسات وخطط وبرامج تراعي العدالة الاجتماعية. ويعرض مجموعة من النُهُج العملية والمهارات والأدوات التي تضمن دمج المبادئ الأربعة للعدالة الاجتماعية، أي الحقوق والإنصاف والمساواة والمشاركة التي حددتها الإسكوا، في آليات صياغة السياسة العامة؛

(ج) نُظِمَت حلقة عمل لإطلاق الدليل على نحو تجريبي، في بيروت في الفترة من 12 إلى 14 أيلول/سبتمبر 2017. وأدلى مسؤولون حكوميون معنيون بوضع السياسات العامة وتنفيذها في الأردن، والسودان، والعراق، ودولة فلسطين، ولبنان والمغرب، بتعليقاتهم على مضمون الدليل وأهميته وقابلية تطبيقه في المنطقة العربية.

3- تعزيز المساواة: تعزيز قدرة بلدان نامية مختارة على تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج عامة موجهة نحو تحقيق المساواة

الفترة: 2016-2018

الوضع: مُنجَز

34- في الفترة من كانون الثاني/يناير 2016 إلى حزيران/يونيو 2018، نَفَذَّت الإسكوا عدداً من الأنشطة في إطار هذا المشروع الممول من حساب التنمية من أجل تعزيز قاعدة المعارف المتصلة بعدم المساواة في المنطقة العربية، وتحديد أدوات السياسة ذات الصلة لتعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية. وشمل المشروع مجموعة مختارة من البلدان من مختلف مناطق العالم (وتحديداً بلدَيْن من كل منطقة)، واشتركت في تنفيذه اللجان الإقليمية الخمس للأمم المتحدة. وكان الهدف الأول من المشروع تعزيز قدرات واضعي السياسات والمسؤولين الحكوميين من بلدان مختارة في المنطقة العربية، وتحديداً تونس والسودان، في استخدام التقنيات والأدوات اللازمة لتحليل أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية وقياسها ولاعتماد سياسات أكثر تقدماً للشؤون المالية والإنفاق الاجتماعي في سياق خطة عام 2030. وأسهم المشروع أيضاً في تعزيز برنامج العدالة الاجتماعية لصالح المساواة، الذي تعمل الإسكوا على وضعه في المنطقة العربية.

35- شملت الأنشطة المُنفذَّة ما يلي:

(أ) أُعدَّت دراسة إقليمية عن الأبعاد والمحركات والتحديات المرتبطة بأوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية استناداً إلى نَهجٍ متغيّر ومتعدد التخصصات الاجتماعية والاقتصادية مع مراعاة بُعد الاقتصاد السياسي. وقدمت الدراسة الإطار الشامل لصياغة مجموعتَيْن من الأدوات الفنية، تُعنى الأولى بتحليل أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية وقياسها في المنطقة العربية، وتركز على بناء قدرات الخبراء الحكوميين المعنيين في هذا المجال. وتُعنى مجموعة الأدوات الثانية بتصميم وتنفيذ السياسات والبرامج العامة الموجهة نحو تحقيق المساواة في البلدان العربية، وتركز على توفير المعرفة الفنية وبناء المهارات العملية والقدرات في هذا المجال؛

(ب) عُقدَت عدة اجتماعات تشاورية لاستعراض ومناقشة أهمية محتوى المجموعتين من الأدوات، تلتها خمس حلقات عمل وطنية لبناء القدرات في البلدان المستفيدة، وتحديداً حلقتان في السودان وثلاث حلقات في

تونس. وهدفت حلقات العمل إلى تدريب مسؤولين حكوميين من مختلف الوزارات وغيرهم من أصحاب المصلحة على المستوى الوطني، بما في ذلك ممثلو المجتمع المدني، على استخدام مجموعتَي الأدوات. وقُدِمَت أيضاً الخدمات الاستشارية التقنية إلى تونس لمساعدة صانعي السياسات في تنفيذ مقاييس جديدة لأوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وفي تصميم وتنفيذ سياسات قائمة على الأدلة وموجّهة نحو تحقيق المساواة في مجال الحماية الاجتماعية، والعمل، والشؤون المالية المتصلة بالاقتصاد الأخضر. واختُتِمت أنشطة المشروع باجتماع ختامي إقليمي عُقد في أيار/مايو 2018؛

(ج) عُقد اجتماع إقليمي في بيروت يومَي 9 و10 أيار/مايو 2018 لتبادل التجارب والدروس في تصميم السياسات والبرامج العامة الموجّهة نحو تحقيق المساواة وفي تنفيذها. وكان هذا الاجتماع الحدث الختامي للمشروع. وشارك فيه ممثلون من وزارات التنمية أو الشؤون الاجتماعية في 14 بلداً عضواً في الإسكوا، ومن اللجان الإقليمية للأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، فضلاً عن خبراء من المؤسسات الأكاديمية.

4- تعزيز قدرة الحكومات في مناطق اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والإسكوا لتلبية احتياجات الشباب بوضع سياسات للتنمية الشاملة والمستدامة

الفترة: 2014-2017

الوضع: مُنجَز

36- كان الهدف الرئيسي لهذا المشروع المموّل من حساب التنمية بناء قدرة الشباب والدول الأعضاء على صياغة سياسات فعالة للشباب وزيادة مشاركة الشباب في عمليات صنع القرار. والدول الأعضاء المعنية بهذا المشروع هي الأردن وتونس والكويت. وكان الهدف من الأنشطة المُنفَذَّة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بناء قدرات أكثر من 60 جهة معنية في مجال "المشاركة في الحياة العامة وفي عمليات صنع القرار". وكان معظم المستفيدين من القادة الشباب وصانعي القرار في الحوار بشأن السياسات. ونُفِذَّ هذا المشروع بقيادة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والإسكوا.

37- شملت الأنشطة المُنفَذَّة ما يلي:

(أ) تقرير إقليمي عن الشباب وتجميع للممارسات الجيدة بشأن تمكين الشباب؛

(ب) مواد تدريبية بشأن تعزيز مشاركة الشباب، أُدرجَت في مجموعة أدوات السياسات العامة للشباب، وهي منصة أقاليمية إلكترونية تحتضنها رقمياً اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛

(ج) ثلاث حلقات عمل تدريبية لبناء القدرات؛

(د) تقديم المنح لتعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني التي يقودها الشباب، ومن بينها ثلاث منظمات حصلت على مِنح، ونُفِذَّت مشاريع مطلوبة على المستوى الوطني بقيادة الشباب في مجالات مثل الشباب وبناء السلام، وإنشاء بلديات صديقة للشباب، ومساهمة القادة الشباب والمنظمات غير الحكومية الشبابية في التعرف على تحديات الشباب على المستوى الوطني؛

(هـ) المنتدى الأقاليمي لسياسات الشباب، الذي عُقد في بانكوك في الفترة من 21 إلى 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، وكان الحدث الختامي للمشروع. وأتاح المنتدى منبراً لتبادل الخبرات والمعارف الفنية بشأن سياسات الشباب على المستوى الدولي، واستكشاف سُبُل تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إشراك مختلف أصحاب المصلحة لتعزيز دور الشباب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

5- تعزيز التنمية المؤسسية لاعتماد نُهُج تشاركية في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في غربي آسيا
الفترة: 2016-2019
الوضع: قيد التنفيذ

38- يستند البعد الاجتماعي لهذا المشروع إلى مشروع إنمائي امتد على ثلاثة أعوام، نُفِذَّ مؤخراً وركّز على الشراكة من أجل الحكم الديمقراطي. وقد ساعد هذا المشروع ثلاثة بلدان، هي تونس والعراق ولبنان، في تعزيز وبناء القدرة على مواجهة الصراعات، من خلال سلسلة من حلقات العمل لبناء القدرات هدفت إلى تطوير كفاءات المشاركة والحوكمة. وسيستمر تنفيذ هذا المشروع طيلة عام 2019، وسيُجرى مسحٌ عن أثر النَهج التشاركي للإسكوا في التنمية، وستُشكَّل لجان وطنية من الخبراء لتوسيع نطاق هذه البرامج القائمة على المشاركة وضمان الإصلاح الطويل الأجل وتحوّل النُظُم في البلدان المتأثرة بالنزاعات والخارجة منها.

39- شملت الأنشطة المُنفَذَّة ما يلي:

(أ) أُعدَّ مسح شامل للمؤسسات الحكومية والأكاديمية ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بالتنمية الاجتماعية، وإصلاح السياسات، والمشاركة المدنية، والمشاركة، واتخاذ القرارات، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والحكم الديمقراطي في تونس والعراق ولبنان، إلى جانب تحاليل موجزة عن أوضاعها؛

(ب) قامت الإسكوا بتحديث دليل "بناء قدرات الشراكة في الحكم الديمقراطي" في عام 2018. ويعالج هذا الدليل تسع كفاءات يمكن أن تساعد أصحاب المصلحة المعنيين بعملية الانتقال وبنجاحها. وهذه الكفاءات هي القيادة العادلة والسليمة؛ وإشراك المجتمع المدني في عملية الإصلاح؛ وبناء التحالفات لوضع السياسات العامة؛ وبناء المؤسسات العامة؛ وضمان المساءلة والشفافية؛ وتشجيع الحوار وبناء التوافق؛ ووضع سياسات عامة قائمة على الإنصاف والعدالة الاجتماعية؛ وتحفيز التنمية المحلية؛ ووضع استراتيجيات للإعلام والتواصل الاجتماعي؛

(ج) نُظِمَت حلقتان تدريبيتان على المستوى دون الإقليمي لتطوير كفاءات المشاركة والحكم الرشيد بالاستناد إلى دليل الإسكوا "بناء قدرات الشراكة في الحكم الديمقراطي". وركّزت حلقة العمل الأولى، التي عُقِدَّت في بيروت في تشرين الثاني/نوفمبر 2018، على بناء قدرات الشراكة في الحكم الديمقراطي. وتضمنت حلقة العمل الثانية، التي عُقِدَّت في بيروت في كانون الأول/ديسمبر 2018، تدريباً للمدربين في مجال بناء قدرات الشراكة في الحكم الديمقراطي؛

(د) شُكِّلت لجان وطنية من الخبراء في كل من الأردن وتونس ولبنان، تضم أعضاء من مؤسسات المجتمع المدني ومسؤولين حكوميين سيعملون معاً لتعزيز تمكين الشباب على المستوى الوطني.

ثانياً- تنفيذ التوصيات الصادرة عن لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الحادية عشرة

40- وجّهت لجنة التنمية الاجتماعية، في دورتها الحادية عشرة المُنعقِدَة في الخرطوم يومَي 17 و18 تشرين الأول/أكتوبر 2017، ثماني توصيات إلى الدول الأعضاء في الإسكوا وسبع توصيات إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا. وفي ما يلي الأنشطة الرئيسية والإجراءات المُتخذَة لمتابعة تنفيذ التوصيات الموجهة إلى الأمانة التنفيذية:

التوصية

(أ) تنظيم وُرش عمل تدريبية للدول الأعضاء حول استخدام الدليل الاسترشادي الذي أعدته الأمانة التنفيذية لإدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في صنع السياسات العامة ومن ضمنها سياسات الحماية الاجتماعية؛

إجراءات التنفيذ

في إطار الشريحة العاشرة من مشروع "تعزيز العدالة الاجتماعية في بلدان مختارة في المنطقة العربية" المموّل من حساب التنمية، نَظَّمت الإسكوا حلقة عمل لاختبار دليل "إدماج العدالة الاجتماعية في الخطط والسياسات الإنمائية" في بيروت في الفترة من 12 إلى 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2017. ونَظَّمت الإسكوا أيضاً حلقة عمل تدريبية بشأن مجموعة الأدوات المعنية بوضع سياسات الحماية الاجتماعية باستخدام نَهجٍ تشاركي. وعُقِدَّت هذه الحلقة في الرباط في الفترة من 26 إلى 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 بالتعاون مع وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية في المغرب. وقد لاقت كلّ من حلقتَي العمل المذكورتين أصداءً إيجابية. وأوصى المشاركون بإجراء تدريب على المستوى الوطني وبتوفير المساعدة التقنية أو المتابعة في استخدام مجموعة الأدوات في كل من البلدان.

التوصية

(ب) مواصلة عَقْد اجتماعات فريق الخبراء المعني بالإعاقة والمنبثق عن لجنة التنمية الاجتماعية حتى الدورة المقبلة، على أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز في أنشطته إلى الدورة الثانية عشرة للجنة، والسعي إلى إيجاد سُبُلٍ لتمويل أنشطة فريق الخبراء؛

إجراءات التنفيذ

نظَّمت الإسكوا في العامَين الماضيَين اجتماعات لفريق الخبراء العامل بين الدورات المعني بالإعاقة، بما في ذلك اجتماعان عاديان وخمسة اجتماعات إضافية ودورات تدريبية مخصصة لمواضيع محددة مثل تقييم الإعاقة، والمؤسسات، والعمالة، والإحصاءات، والحماية الاجتماعية. ويرد التقرير عن أنشطة الفريق العامل وإنجازاته في وثيقة برلمانية منفصلة.

التوصية

(ج) إعداد مواد تعريفية وتقديم خدمات دعم فني لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ "الخطة الحضرية الجديدة"، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ذات الصلة، وخصوصاً الدول الخارجة من النزاعات والمتأثرة بها؛

إجراءات التنفيذ

نظَّمت الإسكوا في العامَين الماضيَين، بالاشتراك مع المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لموئل الأمم المتحدة، حلقتَي عمل لبناء القدرات بشأن السياسات الحضرية الجديدة وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. وأصدرت الإسكوا ورقتَين فنيتَين عن سياسات الإسكان الاجتماعي في البلدان العربية وعن حالة تنفيذ الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية. وبالاشتراك مع لجان إقليمية أخرى، ساهمت الإسكوا في وضع تقريرَين عالميَين لموئل الأمم المتحدة، رُفعا إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى، وهما التقرير المرحلي الأول عن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة والتقرير التوليفي بشأن الهدف 11. ووضعت الإسكوا أيضاً موجز سياسات بعنوان "التكنولوجيا كأداة لجعل المدن آمنة مكافحةً للعنف ضد المرأة" (الفقرة 18).

التوصية

(د) زيادة خدمات الدعم الفني المقدَّم إلى الدول الأعضاء لتنفيذ البعد الاجتماعي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 بناءً على ما طورته الإسكوا من مقاربات تخدم الطبيعة التكاملية للخطة؛

إجراءات التنفيذ

عُقد عددٌ من حلقات العمل والمشاورات الوطنية والإقليمية لمسؤولين حكوميين وممثلين من المنظمات غير الحكومية من أجل ضمان احترام حقوق الإنسان والكرامة لكبار السن والمهاجرين في المنطقة العربية وتعزيز دمجهم ومشاركتهم على النحو الذي تنص عليه خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقد استفاد كل من الأردن، وتونس، والسودان، وعُمان، ولبنان، والمغرب، من الدعم الفني المعني بدمج القضايا السكانية الرئيسية في التنمية الوطنية. وساهمت الإسكوا أيضاً في نقل المعارف بشأن الهجرة الدولية وتقديم المساعدة المباشرة وفي الوقت المناسب إلى المنطقة ككل، من خلال حلقة عمل عن الهجرة وأهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، عُقِدَت في القاهرة يومَي 16 و17 تموز/يوليو 2018. وقد تشاركت في تنظيم هذه الحلقة المنظمة الدولية للهجرة وجامعة الدول العربية بالشراكة مع وكالات أخرى في الأمم المتحدة ممثلة في الفريق العامل المعني بالهجرة الدولية.

التوصية

(هـ) تطوير الاستبيان الموجّه إلى الدول الأعضاء بشأن أنشطة شُعبة التنمية الاجتماعية بحيث يكون أكثر سهولة، والمتابعة الحثيثة مع الدول الأعضاء لضمان مشاركتها الفاعلة في استيفاء أغراض هذا الاستبيان؛

إجراءات التنفيذ

سيُستبدَل الاستبيان بنقاش تفاعلي سيُجرى مع أعضاء اللجنة في دورتها الثانية عشرة بموجب بند مستقل في جدول الأعمال من أجل الحصول على تعليقات الدول الأعضاء بشأن أنشطة شعبة التنمية الاجتماعية.

التوصية

(و) إشراك الدول الأعضاء بصورة أكبر في اجتماعات اللجنة المقبلة، من خلال إعطائها مساحة لتقديم عروض حول ما بذلته من جهود في تنفيذ التوصيات المنصوص عليها في دورات اللجنة السابقة؛

إجراءات التنفيذ

سعياً إلى زيادة مشاركة الدول الأعضاء في أعمال اللجنة، سيُدعى ممثلو الدول الأعضاء في الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية الاجتماعية إلى توفير معلومات عن إجراءات المتابعة المُتخذَّة على المستوى الوطني في تنفيذ توصيات الدورة الحادية عشرة. وفي هذا الإطار، سيُخصَّص بند مستقل في جدول الأعمال وجلسة للاستماع إلى عروض البلدان الأعضاء. وسيشمل التقرير النهائي للدورة الثانية عشرة للجنة موجزاً عن العروض المقدمة والإجراءات المُتَّخذَّة.

التوصية

(ز) تقديم الدعم الفني لتطوير نُظُمٍ لرصد وتقييم التقدم المحرز على مستوى الدول في تنفيذ دليلٍ للمشاركة في سياسات الحماية الاجتماعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إجراءات التنفيذ

سعياً إلى تعزيز أدوات بناء القدرات، واصلت الإسكوا تحديث دراسات الحالات والأدوات التدريبية بشأن وضع سياسات الحماية الاجتماعية القائمة على المشاركة؛ ودمج العدالة الاجتماعية في خطط التنمية؛ وقياس أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية؛ ووضع السياسات العامة التي تراعي المساواة بين الجنسين، وتمكين الشباب وتعزيز الشراكة من أجل الحكم الديمقراطي. والهدف من هذه الإجراءات هو مواصلة دعم الدول الأعضاء من خلال بناء القدرات وتقديم المشورة الفنية لتلبية احتياجاتها الإنمائية.